المَفْعولُ لَهُ

٢٩٨ ـ يُنْصَبُ مَفْعولاً لَهُ المَصْدَرُ إنْ ... أَبانَ تَعْليلاً كَـ«جُدْ شُكْراً وَدِنْ»(١)(2)

٢٩٩ ـ وَهْو بِما يَعْمَلُ فيهِ مُتَّحِدْ ... وَقْتاً وَفاعِلاً وإنْ شَرْطٌ فُقِدْ(٣)

٣٠٠ ـ فاجْرُرْهُ بِالحَرْفِ وَلَيْسَ يَمْتَنِعْ ... مَعَ الشُّروطِ كَـ«لِزُهْدٍ ذا قَنِعْ»(٤)

المفعولُ له: هو المصدرُ المفهِمُ علَّةً المشاركُ لعاملِه في الوقْتِ والفاعِلِ، نحو: «جُدْ

---

(١) «ينصب» فعل مضارع مبني للمجهول «مفعولاً» حال من نائب الفاعل الآتي «له» جار ومجرور متعلق بقوله: مفعولاً «المصدر» نائب فاعل لينصب «إن» شرطية «أبان» فعل ماض فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المصدر «تعليلاً» مفعول به لأبان «كجد» الكاف جارة لقول محذوف، جد: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «شكراً» مفعول لأجله «ودن» الواو عاطفة، دن: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، ويحتمل أن يكون له مفعول مطلق محذوف لدلالة الأول عليه.

(2) دِنْ: فعل أمرٍ من «دان يدين» أي: خَضَعَ. والتقدير: «دِنْ طاعةً»، أي: لأجل الطاعة.
قال الصبان: وكلام الشارح [الأشموني] يقتضي أن المفعول له يجوز حذفه وهو ظاهر إذا دلّ عليه دليل. «حاشية الصبان على شرح الأشموني» ٢/ ١٧٩.

(٣) «وهو» مبتدأ «بما» جار ومجرور متعلق بمتحد الآتي «يعمل» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة «فيه» جار ومجرور متعلق بيعمل «متحد» خبر المبتدأ «وقتاً» تمييز، أو منصوب بنزع الخافض «وفاعلاً» معطوف على قوله: وقتاً «وإن» شرطية «شرط» نائب فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده، والتقدير: وإن فقد شرط، والفعل المحذوف هو فعل الشرط «فقد» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى شرط، والجملة من فقد المذكور وفاعله لا محل لها من الإعراب تفسيرية، وجواب الشرط في البيت التالي.

(٤) «فاجرره» الفاء رابطة لجواب الشرط، اجرر: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به، والجملة في محل جزم جواب الشرط في البيت السابق «بالحرف» جار ومجرور متعلق باجرر «وليس» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الجر بالحرف «يمتنع» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الجر بالحرف، والجملة في محل نصب خبر ليس «مع» ظرف متعلق بيمتنع، ومع مضاف، و«الشروط» مضاف إليه «كلزهد» الكاف جارة لقول محذوف، لزهد: جار ومجرور متعلق بقنع الآتي «ذا» اسم إشارة مبتدأ «قنع» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة، والجملة من قنع وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

شُكْراً» فشُكْراً: مصدر، وهو مُفْهِمٌ للتعليل؛ لأنَّ المعنى: جُدْ لأجْلِ الشُّكْرِ، ومُشارك لعامله ـ وهو «جُدْ» ـ في الوقت؛ لأن زَمَنَ الشكرِ هو زمنُ الجودِ، وفي الفاعل؛ لأنَّ فاعل الجودِ هو المخاطَبُ، وهو فاعلُ الشُّكْرِ.

وكذلك «ضَرَبْتُ ابني تأديباً» فتأديباً مصدر، وهو مُفْهِمٌ للتعليل، إذْ يصحُّ أنْ يقعَ في جوابِ «لِمَ فَعلتَ الضَّربَ؟» وهو مشاركٌ لضربْت في الوقتِ والفاعلِ.

وحكمُه جوازُ النَّصبِ إنْ وُجِدَتْ فيه هذه الشروطُ الثلاثة، أعني: المصدرية، وإبانَةَ التعليلِ، واتحادَه مع عامله في الوقت والفاعل[1].

فإن فُقِدَ شرطٌ من هذه الشروطِ، تعيَّن جَرُّهُ بحرفِ التَّعليلِ، وهو اللَّام، أو «مِنْ» **أو** «في» **أو الباء**؛ فمثالُ ما عدمت فيه المصدريةُ قولُك: «جئتك للسمن» ومثالُ ما لم يَتَّحد مع عاملِه في الوقْتِ: «جِئتُكَ اليومَ للإكرامِ غداً» ومثالُ ما لم يتَّحدْ معَ عاملِه في الفاعلِ «جاءَ زيدٌ لإكرامِ عمرٍو لَه».

ولا يمتنعُ الجرُّ بالحرفِ معَ استكمالِ الشروطِ، نحو: «هَذا قَنِعَ لِزُهْدٍ».

وزعم قومٌ أنه لا يشترطُ في نَصْبِه إلَّا كَوْنُه مصدَراً، ولا يشترطُ اتحادُه معَ عاملِه في الوقتِ[2] ولا في الفاعل[3]، فجوَّزوا نصب «إكرام» في المثالين السابقين، والله أعلم[4].

---

(1) هناك شرطان آخران اختُلف فيهما:
ـ أن يكون قلبيّاً، أي: من أفعال النفس. فلا يجوز «جئتُكَ قراءةً للكتاب».
وعُلّل بأن علّة الفِعل سببُ إيجاده، وسببُ الشيء متقدّمٌ عليه.
وأشهر من خالف في هذا الشرط ولم يَرَهُ أبو عليّ الفارسي، والرضيّ المحقّق.
ـ أن يكون علّةً للفِعل، ولذا يُشتَرَط أن لا يكون من لفظ الفعل ولا من معناه، وإلا كان مفعولاً مطلقاً. والشيء لا يُعلّل بنفسه.

(2) نقل ذلك السيوطي في «همع الهوامع» ٢/ ٩٨ عن سيبويه والمتقدمين جاعلاً هذا الشرط من اشتراط الأعلم والمتأخرين.

(3) خالف فيه ابن خروف.

(4) ويجوز تقديم المفعول لأجله على عامله سواءٌ كان منصوباً أو مجروراً؛ لقول الناظم:
«كـــلـــزهـــدٍ ذا قَـــنِـــعْ»
ينظر: «توضيح المقاصد والمسالك» ٢/ ٦٥٦، و«شرح الأشموني» ٢/ ١٨٣ ـ ١٨٤.

٣٠١ ـ وَقَلَّ أنْ يَصْحَبَهَا المُجَرَّدُ ... وَالعَكْسُ في مَصْحوب «أَلْ» وَأَنْشَدوا[١]

٣٠٢ ـ لا أقْعُدُ الجُبْنَ عَنِ الهَيْجاءِ ... وَلَوْ تَوالَتْ زُمَرُ الأعْداءِ[٢]

المفعولُ له المستكملُ للشروطِ المتقدِّمةِ له ثلاثةُ أحوالٍ:

أحدُها: أنْ يكونَ مجرَّداً عن الألفِ واللَّام والإضافةِ.

والثاني: أن يكون مُحَلًّى بالألفِ واللَّامِ.

والثالث: أنْ يكونَ مضافاً، وكلُّها يجوزُ أنْ تُجَرَّ بحرفِ التَّعليلِ، لكِنِ الأكثرُ فيما تجرَّدَ عن الألفِ واللَّامِ والإضافةِ النَّصبُ، نحو: «ضَرَبْتُ ابْني تأديباً»، ويجوزُ جرُّهُ، فتقول: «ضربتُ ابني لتأديب»، وزعم الجُزُولي أنه لايجوز جرُّه، وهو خلافُ ما صَرَّحَ به النَّحويون، وما صَحِبَ الألفَ واللَّام بعكس المجرَّدِ؛ فالأكثرُ جَرُّه، ويجوزُ النَّصبُ؛ فـ«ضَرَبْتُ ابني للتَّأديبِ» أكثَرُ من «ضربت ابني التأديبَ»، ومما جاء فيه منصوباً ما أنشده المصنف: [الرجز]

ش١٦٣ ـ لا أَقْعُدُ الجُبْنَ عَنِ الهَيْجاء[٣]

---

(١) «وقل» فعل ماض «أن» مصدرية «يصحبها» يصحب: فعل مضارع منصوب بأن، وها: مفعول به ليصحب «المجرد» فاعل يصحب، و«أن» ومدخولها في تأويل مصدر فاعل قل، «والعكس» مبتدأ «في مصحوب» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، ومصحوب مضاف، و«أل» قصد لفظه: مضاف إليه «وأنشدوا» فعل وفاعل.

(٢) «لا» نافية «أقعد» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «الجبن» مفعول لأجله «عن الهيجاء» جار ومجرور متعلق بأقعد «ولو» شرطية غير جازمة «توالت» توالى: فعل ماض، والتاء تاء التأنيث «زمر» فاعل توالت، وزمر مضاف، و«الأعداء» مضاف إليه.

(٣) لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، والبيت كما ورد في كلام الناظم، فهذا صدره، وعجزه قوله:

وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الأعْدَاءِ

اللغة: «لا أقعد» أراد لا أنكل ولا أتوانى عن اقتحام المعارك، وتقول: قعد فلان عن الحرب، إذا تأخَّر عنها ولم يباشرها، «الجبن» بضم فسكون: هو الهيبة والفزع وضعف القلب والخوف من العاقبة، «الهيجاء» الحرب، وهي تقصر وتمد، فمِنْ قَصْرِها قولُ لبيد:

يَا رُبَّ هَيْجَا هِيَ خَيرٌ مِنْ دَعَهْ

ومِنْ مَدِّها قولُ الآخر:

إِذَا كَانَتِ الهَيجَاءُ وانشَقَّتِ العَصَا ... فَحَسْبُكَ والضَّحَاكَ سَيْفٌ مُهَنَّدُ =

البيت، فـ«الجبنَ» مفعول له، أي: لا أقعدُ لأجْلِ الجُبْنِ، ومثلُه قولُه: [البسيط]

ش١٦٤ ـ فَلَيْتَ لي بِهِمُ قَوْماً إذا رَكِبوا   شَنُّوا الإغارَةَ فُرْساناً وَرُكْبانا[1]

= «توالت» تتابعت وتكاثرت وأتى بعضها تلو بعض وتبعه «زمر» جمع زمرة، وهي الجماعة «الأعداء» جمع عدو.

الإعراب: «**لا**» نافية «**أقعد**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا «**الجبن**» مفعولٌ لأجله «**عن الهيجاء**» جار ومجرور متعلق بقوله: أقعد «**ولو**» الواو عاطفة، والمعطوف عليه محذوف، والتقدير: لو لم تتوالَ زمر الأعداء، ولو توالت زمر الأعداء، لو: حرف شرط غير جازم «**توالت**» توالى: فعل ماض، والتاء حرفٌ دالٌّ على تأنيث الفاعل «**زمر**» فاعل توالت، وزمر مضاف، و«**الأعداء**» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: «الجبن» حيث وقعَ مفعولاً لأجْله ونصبه مع كونه محلًّى بأل.

وقد اختلف النحاةُ في جواز مجيء المفعول لأجله معرفًا، فذهب سيبويه ـ وتبعه الزمخشري ـ إلى جواز ذلك، مستدلِّين على هذا بمجيئه عن العرب في نحو بيت الشاهد الذي نحن بصدد شرحه، والبيتين (رقم ١٦٤، ١٦٥)، وقولِ شاعر «الحماسة»:

كَرِيمٌ يَغُضُّ الطَّرْفَ فَضْلَ حَيَائِهِ   ويَدْنُو وأطرَافُ الرِّمَاحِ دَوَانِي

فقوله: «فضل حيائه» مفعول لأجله، وهو معرف بالإضافة؛ إذ هو مضاف إلى مضاف إلى الضمير.

وذهب الجرمي إلى أن المفعول لأجله يجب أن يكون نكرة؛ لأنه فيما زعم كالحال والتمييز، وكل منهما لا يكون إلا نكرة، فإن جاء المفعول لأجله مقترنًا بأل، فأل هذه زائدة لا معرفة، وإن جاء مضافًا إلى معرفة، فإضافته لفظية لا تفيد تعريفًا.

والصحيح ما ذهب إليه سيبويه رحمه الله في هذه المسألة، لورود الشواهد الكثيرة في النظم والنثر، ومما يدل على صحته ورودُه في قول الله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ [البقرة: ١٩] والقول بزيادة الحرف أو بأن الإضافة لفظية خلاف الأصل؛ فلا يصار إليه.

(١) البيت من مختار أبي تمام في أوائل «ديوان الحماسة» وهو من كلمة لقريط بن أنيف أحد بني العنبر.

اللغة: «شنوا» أراد فرقوا أنفسهم لأجل الإغارة «الإغارة» الهجوم على العدو والإيقاع به «فرسان» جمع فارس، وهو راكب الفرس «ركبانًا» جمع راكب، وهو أعم من الفارس، وقيل: هو خاص براكبي الإبل.

المعنى: يتمنى بدل قومه قومًا آخرين من صفتهم أنهم إذا ركبوا للحرب تفرقوا لأجل الهجوم على الأعداء والإيقاع بهم، ما بين فارس وراكب.

الإعراب: «**فليت**» حرف تمن ونصب «**لي**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليت مقدم «**بهم**» جار ومجرور متعلق بـ«ركبوا» الآتي «**قوماً**» اسم ليت مؤخر «**إذا**» ظرف تضمن معنى الشرط «**ركبوا**» فعل وفاعل، والجملة في محلِّ جرٍّ بإضافة إذا إليها «**شنوا**» فعل وفاعل، والجملة لا محل لها من الإعراب =

وأمَّا المضافُ فيجوز فيه الأمْرانِ: النَّصبُ والجرُّ على السواء؛ فتقولُ: «ضَرَبْتُ ابْني تأديبَهُ، ولتأديبِهِ» وهذا [قد] يُفْهَمُ من كلامِ المصنِّفِ؛ لأنَّه لمَّا ذكرَ أنه يَقِلُّ جَرُّ المجرَّدِ ونَصْبُ المصاحِبِ للألف واللَّام، عُلِم أنَّ المضافَ لا يقلُّ فيه واحِدٌ منهما، بل يكثر فيه الأمران، ومما جاء منصوباً قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ [البقرة: ١٩] وقوله: [الطويل]

ش١٦٥ ـ وَأَغْفِرُ عَوْراءَ الكَريمِ ادِّخارَهُ   وَأُعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئيمِ تَكَرُّما[١]



= جواب إذا، وله مفعول به محذوف، والتقدير: شنوا أنفسهم ـ أي فرَّقوها ـ لأجْلِ الإغارَةِ «الإغارة» مفعول لأجله «فرساناً» حال من الواو في «شنوا» «وركباناً» معطوف عليه.

الشاهد فيه: قوله: «الإغارة» حيثُ وقع مفعولاً لأجله منصوباً مع اقترانه بأل، وهو يرد على الجرمي الذي زعم أن المفعول لأجله لا يكونُ إلا نكرةً، وادِّعاؤه أن أل في «الإغارة» ونحوها زائدة لا معرفة خلاف الأصل، فلا يلتفت إليه.

وربما قيل: إنه لا شاهد في البيت؛ لأن الإغارة مفعول به، أي: فرَّقوا إغارتَهم على عدوِّهم، وليست مفعولاً لأجله.

(١) البيت لحاتم الطائي، الجواد المشهور.

اللغة: «العوراء» الكلمة القبيحة «ادخاره» استبقاء لمودته «أعرض» أي: أصفح.

الإعراب: «**وأغفر**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «**عوراء**» مفعول به لأغفر، وعوراء مضاف، و«**الكريم**» مضاف إليه «**ادخاره**» ادخار: مفعول لأجله، وادخار مضاف، وضمير الغائب مضاف إليه «**وأعرض**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «**عن شتم**» جار ومجرور متعلق بأعرض، وشتم مضاف، و«**اللئيم**» مضاف إليه «**تكرماً**» مفعول لأجله.

الشاهد فيه: قوله: «ادخاره» حيث وقع مفعولاً لأجله منصوباً مع أنه مضاف للضمير، ولو جرَّه باللَّام فقال: «لادخاره» لكان سائغاً مقبولاً.

وهو يرد على الجرمي الذي زعم أن المفعول لأجله لا يكون معرفة لا بإضافة ولا بأل، وما زعمه من أن إضافة المفعول لأجله لفظية لا تفيد التعريف غير صحيح.

وفي قوله: «تكرمًا» شاهد آخر لهذا الباب، فإن قوله: «تكرمًا» مفعول لأجله، وهو منكر غير معرف لا بإضافة ولا بأل، وقد جاء به منصوبًا لاستيفائه الشروط، ولا يختلف أحد من النحاة في صحة ذلك.